من «ريفينيتيف ليبر» للصناديق الاستثمارية لعام 2021

«كامكو الاستثماري» أفضل صندوق أسهم في الكويت لفترة 5 و10 سنوات

أعلنت شركة كامكو إنفست، عن حصول صندوق كامكو الاستثماري على جوائز من ريفينيتيف ليبر لعام 2021، وذلك تقديرا لأدائه المميز والمعدل وفقا للمخاطر مقارنة بأقرانه من الصناديق، حيث استندت اسس منح الجوائز للصناديق على منهجية ليبر، والتي تعكس تقييما مستقلا وموضوعيا بحتا لأداء الصناديق.

وقالت الشركة في بيان صحافي، انه تم الإعلان عن جوائز أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 18 مايو الجاري، والتي منحت إلى الصناديق الاستثمارية ذات الأداء المتميز بناء على عملية تقييم دقيقة، وقد حصل صندوق كامكو الاستثماري على جائزتي «أفضل صندوق أسهم في الكويت لفترة خمس سنوات» و«أفضل صندوق أسهم في الكويت لفترة عشر سنوات».

صلاح الوهيب

منتجات مبتكرة

وتعليقا على هذه الجوائز، قال رئيس تنفيذي أول لاستثمارات الأسهم والدخل الثابت في كامكو إنفست صلاح الوهيب: «نحن فخورون بهذا التقدير الذي يسلط الضوء على الأداء المستمر لصندوق كامكو الاستثماري بناء على فلسفتنا الاستثمارية الدؤوبة وأسلوب نشط لإدارة الأموال، وقد تم تحقيق هذه النتائج من خلال وضع مصالح عملائنا في صلب أعمالنا في إدارة الأصول والسعي المستمر لتقديم منتجات وخدمات مبتكرة وعالية الجودة».

وأضاف: «تفوق الصندوق على أداء مؤشرات القياس خلال الفترات المذكورة حيث حقق صندوق كامكو الاستثماري 57,1٪ لفترة الخمس سنوات (أداء مؤشر القياس 42,6٪) و31,5٪ لفترة العشر سنوات (أداء مؤشر القياس 12,4٪) كما في 31 ديسمبر 2020».

خبرة واحترافية

بدوره، قال رئيس قسم البحوث في «ريفينيتيف ليبر» روبرت جينكينز: «كرمت جوائز ريفينيتيف ليبر لهذا العام الصناديق ذات الحلول الراسخة لمدراء استثمار وشركات إدارة أصول ذات خبرة واحترافية عالية والتي نجحت في اجتياز هذه الفترة التي شهدت فيها أسواق الأسهم أكبر التراجعات والارتفاعات مما مكن المستثمرين من الحفاظ على مستوى من الثقة في الاقتصاد وسط خلفية من عدم اليقين».

وأضاف: «خلال العام الذي تحمل آثار أزمة إنسانية عالمية غير مسبوقة، عكست خلاله الأسواق المالية مشاعر المستثمرين بين الصدمة والتفاؤل، كان إيمان المستثمرين مرتفعا بوجود ثرواتهم تحت إشراف وإدارة مدراء صناديق محترفين. تهنئ ريفينيتف الفائزين بجوائز ليبر للصناديق الاستثمارية لعام 2021 ونتمنى لكامكو إنفست مزيدا من النجاحات».

وختم الوهيب بتهنئة فريق إدارة الأصول الذي أثمرت جهوده وعمله الدؤوب في النتائج الإيجابية لصندوق كامكو الاستثماري والذي فاق أداءها اداء مؤشرات القياس.

الشركة حريصة على دعم الخطط الحكومية لإعادة التوازن بتوزيع القوى العاملة الوطنية

«وفرة للاستثمار» ترفع نسبة العمالة الوطنية إلى 59٪

■ فراس الرشيد: الشركة حرصت ضمن استراتيجيتها طويلة الأمد على توظيف وتطوير المواهب الكويتية

أعلنت شركة وفرة للاستثمار الدولي أن نسبة العمالة الوطنية في الشركة ارتفعت إلى 59٪ من إجمالي العمالة لديها، بما يؤكد حرص الشركة الكبير على دعم الخطط والسياسات الحكومية الرامية إلى إعادة التوازن في توزيع القوى العاملة الوطنية على قطاعات العمل غير الحكومية.

وفي معرض تعليقه على هذا الإنجاز، قال نائب رئيس أول لقطاع الخدمات المساندة في شركة وفرة للاستثمار الدولي فراس الرشيد: «يمثل تحقيق هذه النسبة من العمالة الوطنية إنجازا مهماً للشركة التي حرصت ضمن استراتيجية طويلة الأمد على توظيف وتطوير المواهب الكويتية والاستثمار في مختلف المبادرات الاجتماعية التي تحث الشباب الكويتي على الانضمام إلى العمل في القطاع الاستثماري».

وأضاف الرشيد أن استقطاب «وفرة» للعمالة الوطنية ينطلق من قناعة أساسية بأن الموظف الكويتي قادر على القيام وعلى خير وجه بأعباء ومتطلبات الوظيفة في القطاع الخاص بمختلف المستويات الإدارية، وان إنفاق الشركة على تدريبه

فراس الرشيد

وتأهيله خير استثمار لها على المدى البعيد ويعود فائدته على الموظف نفسه والشركة والمجتمع، كما يحقق للدولة مقومات النهوض ببرامج وخطط التنمية الشاملة حيث يلعب العنصر البشري محورها الرئيسي.

وتابع: «انضمام العنصر البشري لوفرة يعتبر فرصة ثمينة لاكتساب قدر كبير من الخبرات الكثيرة والمتعددة الأشكال نظرا لكونه يعمل بمجالات وأنشطة متنوعة ما يوفر لموظفيه خبرات اقتصادية شاملة وهي ميزة تنفرد بها الشركة عن أماكن العمل الأخرى التي قد لا يتوافر فيها أداء الأنشطة الاستثمارية المتنوعة في بيئة عمل واحدة، مؤكدا أن «وفرة» تولي اهتماما كبيرا لعملية التدريب وتطوير القدرات العلمية والعملية لموظفيها من خلال برامج تدريبية متنوعة لاكتسابهم مختلف المهارات التي يتطلبها سوق العمل». واختتم الرشيد قائلا: «تلتزم وفرة للاستثمار الدولي بالمساهمة المجتمعية الفعالة التي تسهم في خلق التنمية المستدامة للمجتمع وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية بوجه عام وللعاملين فيها بشكل خاص، وكذلك المساهمة في تخفيض مستويات البطالة في المجتمع من خلال الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة في الدولة».

من خلال التدريب الافتراضي.. وبالتعاون مع «الدراسات المصرفية»

«هارفارد لإدارة الأعمال» تقدم برنامجاً لتطوير القيادات التنفيذية بالقطاع المالي والمصرفي

أعلن المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية د. يعقوب الرفاعي، أن المعهد يعقد حاليا برنامجا خاصا بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال لتطوير القيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في ظل المتغيرات في عالم الأعمال وتزامنا مع تحديات أزمة جائحة كورونا، وبما يتناسب مع احتياجات القطاعين المصرفي والمالي للتعامل مع الظروف الراهنة وتحقيق النجاح في ظلها، مشيرا إلى أن البرنامج سيقدم باستخدام التدريب الافتراضي، وهو جزء من أساليب التدريب المهني المبتكرة الجديدة، وذلك عبر منصة التدريب «زووم» الخاصة بكلية هارفارد لإدارة الأعمال من خلال شبكة الإنترنت.

وأضاف الرفاعي في بيان صحافي، أن البرنامج يقدم تحت عنوان «النجاح في الأوقات العصيبة»، ويتكون من محوري «الاستراتيجية المالية» و«القيادة»، حيث سيتم التركيز على الدور الحاسم للقيادة والإدارة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات مالية وفنية وقيادية لمواجهة التحديات، وما يتطلبه التحول الرقمي في القطاع المالي من مهارات وتقنيات إدارية وقيادية مختلفة، لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال. كما سيتم استخدام دراسات الحالات العملية ذات الصلة بموضوع البرنامج وذات العلاقة بالقطاع المصرفي والمالي وقطاعات أخرى، وهي

د. يعقوب الرفاعي

مما تشتهر بها هذه الكلية، وذلك بهدف تقديم مجموعة متكاملة من التجارب العملية، بما يساهم في تعزيز القدرات التحليلية لدى المشاركين، وتزويدهم بالأدوات والأساليب التي ستؤثر على الأداء والابتكار والثقافة المؤسسية. هذا، بالإضافة إلى استخدام عدد من الأنشطة التفاعلية الافتراضية التي سوف يقوم بها المتدربون في مجموعات عبر منصة هارفارد.

وأوضح أن البرنامج يستهدف فئة التنفيذيين من مستوى مدير إدارة أو ما يعادله على الأقل، وسيعقد على مدى أسبوعين: الأول من 23 إلى 27 من مايو 2021، والثاني من 6 إلى 10 يونيو 2021، وسيحصل المشاركون في نهاية البرنامج على شهادة حضور من كلية هارفارد لإدارة الأعمال.

وأشار الرفاعي إلى أن هذا البرنامج هو أحد برامج مبادرة كفاءة والتي أطلقها بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2019، والتي تعقد بدعم من البنوك الكويتية المحلية وينظمها ويشرف على تنفيذها معهد الدراسات المصرفية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تطوير الكوادر والقيادات التنفيذية، العاملة في قطاعات مختلفة بصفة عامة وفي القطاع المالي والمصرفي بصفة خاصة.

ولفت إلى أنه قد تم تقديم هذا البرنامج لأول مرة في الكويت عام 2010، وكان يعقد بالتناوب كل عام في إحدى دول مجلس التعاون، حيث عقد البرنامج السابق لعام 2020 ـ وهو الحادي عشر ـ في سلطنة عمان الشقيقة، مشيرا إلى حرص بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية على الاستمرار في تقديم هذا البرنامج المميز مع العمل على تطويره بما يتناسب مع التغيرات المتسارعة في مجال الأعمال ومع الظروف الراهنة لأزمة كوفيد ـ19، حيث سيعقد من خلال التدريب الافتراضي.

رأي

«البنك الدولي» والكويت.. 60 عاماً من الشراكة الإستراتيجية

بقلم: غسان الخوجة
الممثل المقيم للبنك الدولي في الكويت

في مارس 1961، وصل فريق من الاقتصاديين والمتخصصين من البنك الدولي إلى مدينة الكويت بدعوة من حكومة الكويت. وأصدر فريق البنك الدولي تقريرا بعنوان «التنمية الاقتصادية في الكويت» وذكر في التقرير أن «صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير الكويت، أبدى اهتماما فعالا بعمل البعثة». وأضاف التقرير أن «البعثة تود أن تشكر معالي الشيخ جابر الأحمد الصباح، رئيس دائرة المالية والاقتصاد، الذي بادر بطلب البعثة وقدم لها التوجيه والدعم القيمين».

وهكذا، قبل 60 عاما، أي قبل بضعة أشهر من استقلال الكويت، بدأت العلاقة الإستراتيجية بين البنك الدولي والكويت. واستمرت هذه العلاقة قوية على مر السنين وتوطدت مع افتتاح مكتب البنك الدولي في الكويت عام 2009.

تأسس البنك الدولي عام 1944، وتوسع ليشمل مجموعة مرتبطة ترابطا وثيقا من خمس مؤسسات إنمائية. وقد ساعدت قروضه بداية في إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. ومع مرور الوقت، تحول التركيز من إعادة الإعمار إلى التنمية. وإبان تأسيس مؤسسة التمويل الدولية في عام 1956، أصبحت المؤسسة على استعداد لإقراض الشركات الخاصة والمؤسسات المالية في البلدان النامية. أدى تأسيس المؤسسة الدولية للتنمية عام 1960 إلى زيادة التركيز على البلدان الأشد فقرا، ليكون جانبا من التحول المطرد نحو القضاء على الفقر الذي أصبح الهدف الأساسي لمجموعة البنك الدولي. ولاحقا أدى إنشاء كل من المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى زيادة قدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية. ونظرا لخبرته التي امتدت لأكثر من 75 عاما في العمل في أكثر من 190 دولة، يعتبر البنك الدولي الآن بنك المعرفة الذي يقوم أيضا بإدخال هذه المعرفة والخبرة الكبيرة إلى البلدان ذات الدخل المرتفع لدعمها في مواجهة تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

قدم البنك الدولي مساهمات عديدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكويت على مر السنين. فإلى جانب النصائح العامة بشأن جوانب الاقتصاد الكلي، نجد عددا من الإنجازات البارزة في السنوات العشر الماضية ومنها: المساهمة في إنشاء الصندوق الوطني برعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، وإنشاء هيئة حماية المنافسة، وإنشاء «نزاهة»، جهاز مكافحة الفساد، وتحسين بيئة ممارسة الأعمال (أتت الكويت من بين أفضل 10 اقتصادات أداء لعام 2020)، وتطوير التعليم، وإنشاء نظام معلومات سوق العمل، وتقديم الدعم لقانون المناقصات العامة الجديد، وأحدث المساهمات في تطوير الاستراتيجية الوطنية للوظائف، من بين العديد من الإنجازات الأخرى.

وفي الوقت نفسه، تقدم الكويت الدعم لجهود التنمية الدولية، سواء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو محاربة الفقر وذلك من خلال تقديم القروض والمنح لأكثر من 100 دولة نامية. حيث بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها الكويت في مجال التنمية 1,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتجاوز الهدف الذي حددته الأمم المتحدة والمتمثل بـ0,7٪. والأهم من ذلك أن الكويت تقدم هذه المساعدة دون شروط ودون تدخل سياسي. كما تساهم الكويت بشكل مباشر في تحسين المستوى المعيشي لمئات الملايين من الفقراء حول العالم وتساهم في بناء مرافق البنية التحتية للدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بالتزامن مع استقلال الكويت عام 1961 دليل على التزامها بمساعدة الدول النامية من خلال تخصيص جزء من مواردها لخدمة جهود التنمية في هذه البلدان. ويعد مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق مثالا ممتازا استخدمت فيه الكويت قوتها الناعمة لحشد قادة العالم لدعم إعادة الإعمار في العراق. اجتمع قادة العالم في الكويت في 14 فبراير 2018، وتعهدوا بتقديم أكثر من 30 مليار دولار للتعافي وإعادة الإعمار والتنمية في العراق.

وفي ضوء احتفالنا بمرور 60 عاما على شراكتنا الاستراتيجية، فإننا نتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقا. وترتكز الشراكة بين البنك الدولي والكويت من خلال إطار الشراكة الوطنية على برنامج انتقائي يركز على المعرفة. يهدف هذا البرنامج إلى تزويد الكويت بأحدث المعارف حول أفضل الممارسات للتنمية في المجالات التي يتمتع فيها البنك الدولي بميزة نسبية واضحة وفريدة من نوعها في بعض الأحيان.

وأشار صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد إلى «أن الكويت لديها كل المقومات اللازمة لتحقيق مستوى عال من التنمية الاقتصادية، بدءا من القوى العاملة الوطنية الموهوبة والمبدعة، وانتهاء بموقعها الاستراتيجي. وتهدف خطتا التنمية الرابعة والخامسة إلى الاستخدام الفعال لهذه المقومات من أجل تحقيق الرفاهية على المدى الطويل للكويت».

إن إطار الشراكة الوطنية 2021ـ2025 بين البنك الدولي والكويت يتوافق تماما مع هذا البيان ومع رؤية 2035/ كويت الجديدة، ويتطلع البنك الدولي إلى مواصلة مساهماته في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكويت في السنين القادمة.

بالتعاون مع «الصحة».. وكجزء من التزامها بسلامة سائقيها وعملائها أثناء الوباء

«طلبات ـ الكويت» تنظم حملة تطعيم 6 آلاف سائق

أطلقت شركة طلبات، حملة تلقيح لشبكة أسطولها بالكامل الذي يضم أكثر من 6 آلاف سائق في الكويت، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة، حيث تأتي هذه المبادرة كجزء من التزام طلبات بسلامة سائقيها وعملائها أثناء الوباء.

وقالت الشركة في بيان صحافي، انه طوال فترة الوباء، كانت طلبات في الطليعة من حيث اتخاذ تدابير السلامة لحماية السائقين والعملاء والشركاء، وتوفير معدات الحماية الشخصية لجميع السائقين وتزويد العملاء بخيارات قبول تسلم طلباتهم من دون تلامس وخاصية الاكراميات غير النقدية.

وأشارت إلى انه نظرا لطبيعة عمل سائقي طلبات والذين يتنقلون باستمرار عند تسلم وتسليم الطلبات كل يوم ما يساعد في الحفاظ على سلامة العملاء من خلال توفير وجباتهم واحتياجاتهم حتى عتبة منازلهم بدلا من تنقلهم، تأتي هذه المبادرة التطوعية كإجراء احترازي لحمايتهم أثناء قيامهم بواجباتهم اليومية.

وفي هذا السياق، قال مدير دائرة الاتصالات والعلاقات الحكومية عبدالله المنصور: «إن فرساننا من السائقين هم جزء من عائلتنا وجزء حيوي من مؤسستنا ونقدر للغاية التفاني والالتزام الذي يظهرونه بشكل يومي ويخاطرون بأنفسهم كل يوم لضمان بقاء المواطنين والمقيمين بأمان في منازلهم».

وأضاف المنصور: «أولويتنا الأولى هي الاستمرار في الحفاظ على سلامتهم وسلامة عملائنا وشركائنا من المطاعم والمتاجر ويسعدنا أن تتاح لنا الفرصة لتنظيم حملة التطعيم هذه لهم لحمايتهم».

وتعرب طلبات عن امتنانها لوزارة الصحة وطاقمها الطبي والتمريضي والإداري لجهودهم المبذولة من بداية الجائحة وإلى يومنا هذا وتسهيلها حملة التطعيم هذه لسائقيها والحفاظ على سلامتهم.

السعودية تهدف لجمع 55 مليار دولار من الخصخصة خلال 5 سنوات

كشف وزير المالية السعودي محمد الجدعان أن المملكة تتطلع لجمع نحو 55 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، من خلال توسيع برنامج الخصخصة الذي يأتي ضمن «رؤية المملكة 2030».

وأضاف الجدعان أن الحكومة السعودية قامت بتحديد 160 مشروعا في 16 قطاعا على مدار الأعوام الخمسة المقبلة، آملا في تأمين 38 مليار دولار من خلال بيع الأصول و16 مليارا ونصف المليار دولار من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وفقا لـ «العربية.نت».

من جهة أخرى، قال وزير المالية السعودي إن الأموال التي سيتم جمعها من خلال بيع حصص إضافية في «أرامكو» مستقبلا، ستذهب إلى صندوق الاستثمارات العامة وليس إلى الخزينة العامة.

وكان مجلس الوزراء السعودي أصدر موافقته على نظام التخصيص في مارس الماضي.

وأوضح الجدعان في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء السعودية، أن رؤية المملكة 2030 تعنى بتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الوطني وخلق الفرص الاستثمارية الجاذبة للقطاع الخاص، وزيادة إسهامه في الناتج المحلي لتعزيز استدامة اقتصاد المملكة.